

Distr.  
GENERAL

A/AC.237/NC/14  
19 December 1994  
ARABIC  
Original: SPANISH

الجمعية العامة



لجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع  
اتفاقية إطارية بشأن تغير المناخ

ملخص تنفيذي للبلاغ الوطني

لإسبانيا

المقدم بموجب المادتين ٤ و ١٢ من اتفاقية  
الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

وفقاً لمقرر اللجنة ٢/٩، يتعين على الأمانة المؤقتة أن توفر، باللغات الرسمية للأمم المتحدة،  
الملخصات التنفيذية للبلاغات الوطنية المقدمة من الأطراف المدرجة في المرفق الأول.

يمكن الحصول على نسخ من البلاغ الوطني لاسبانيا من:

Secretariat of the National Climate Commission

National Meteorology Institute

C/de las Moreras 8

28040 Madrid

Sapin

Fax: (34-1) 581-9767

## اسبانيا

١- أعدت هذه الوثيقة المعروفة "تقرير اسبانيا بشأن الاتفاقية" عملاً بالالتزام الذي دخلت فيه الحكومة الاسبانية عندما قامت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣<sup>(١)</sup> بالتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ<sup>(٢)</sup> (ويشار إليها فيما يلي باسم الاتفاقية) التي تبين المادة ١٢ منها العناصر المحددة التي ينطوي عليها "الإبلاغ عن المعلومات فيما يتصل بالتنفيذ".

### مضمون التقرير الأول لاسبانيا

٢- يتتألف الفصل الأول المعروف "ملخص التقرير الوطني" من عرض مقتضب لمضمون وهيكل الوثيقة فضلاً عن استعراض للبيانات الرئيسية فيما يتعلق بالسياسة القطاعية وصافي مستويات انبعاثات غازات الدفيئة التي تتسم بقدر أكبر من الأهمية لأغراض الاتفاقية والتي تبين بمزيد من التفصيل في الفصول من السادس إلى الثامن التي تتضمن المعلومات المطلوبة من البلدان المتقدمة (حسبما هي مدرجة في المرفق الأول أو المرفق الثاني من الاتفاقية) فيما يتصل بالتصديق.

٣- ويتضمن الفصل الثاني المعروف "المفاهيم والخلفية العامة" مناقشة مقتضبة لأهمية نظام المناخ، وأهمية المناخ على نحو أكثر تحديداً، في الأنشطة البشرية حسبما يتجلّى من القلق المتزايد إزاء تغير المناخ الذي قد يسبب تغييرات كبيرة في البيئة الطبيعية. كما يتضمن هذا الفصل عرضاً عاماً للعملية العلمية والسياسية الوطنية والدولية التي بدأت في منتصف الستينيات وتتجوّل بعدد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، الذي بات يعرف الآن باسم قمة الأرض، وببدء سريان الاتفاقية.

٤- ويتألف الفصل الثالث المعروف "السياق" من ملخص للحالة الوطنية فيما يتعلق بمجموعة جوانب الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية التي تحدد المتطلبات بشأن القطاعات المشمولة بشكل مباشر بالموارد الخاضعة لمراقبة غير مباشرة بمقتضى الاتفاقية. ويشير هذا الفصل إلى العوامل العالمية التي قد يكون لها تأثير على المناخ، فضلاً عن السياق الجغرافي والمادي والمناخي والديموغرافي والاقتصادي لاسبانيا. وستكمل هذه النظرة الإجمالية بمقارنة بين انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المتصلة بالطاقة في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٥- ويتضمن الفصل الرابع المعروف "التنبؤات المناخية" ملخصاً مقتضباً للمعرفة الراهنة في ميدان وضع النماذج المناخية، ويقدم تنبؤات بسياراتيهات تغير المناخ حتى منتصف القرن المقبل (في سياق عرض للعناصر الرئيسية للمناخ من حيث المكان والزمان) والآثار المتوقعة على النطاق الإقليمي (أي دون القاري). والغرض من هذا الملخص أن يكون بمثابة مقدمة عامة لعرض مشكلة تغير المناخ والآثار المتوقعة لهذا التغير في منطقتنا الجغرافية.

٦- ويشكل الفصل الخامس المعروف "الالتزامات الدولية التي دخلت فيها اسبانيا" ملخصاً مفصلاً للقرارات والسياسات في ميدان البيئة أو المناخ التي تم اعتمادها أو التي يجري النظر في اعتمادها في محافل دولية تشارك فيها اسبانيا - الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وما

اليها - حيث تؤثر الاتفاقيات والتعهدات التي يتم التوصل اليها تأثيراً مباشراً أو غير مباشر على المناخ ونظام المناخ.

٧- ويتضمن الفصل السادس المعنون "خطوط العمل الرئيسية: نحو برنامج وطني في مجال المناخ" ملخصاً مفصلاً للسياسات والتدابير المعتمدة على المستوى الوطني والتي تساهم مساهمة ذات شأن في خفض انبعاثات غازات الدفيئة وسلامف الأوزون وزيادة عمليات إزالتها بواسطة المصارف، حسبما تقتضيه الفقرة ٢ من المادة ١٢ من الاتفاقية. وينقسم هذا الملخص للسياسة الاستراتيجية الى أجزاء فرعية على أساس مختلف السياسات القطاعية في مجالات الطاقة والصناعة والنقل والإسكان والزراعة وتربية الماشي والحراجة.

٨- ويتضمن الفصل السابع المعنون "مراقبة غازات الدفيئة وسلامف الأوزون" جرداً مفصلاً لانبعاثات غازات الدفيئة وسلامف الأوزون بحسب المصادر ولعمليات إزالتها بواسطة المصارف بالنسبة لسنة الأساس ١٩٩٠، كما يتضمن تقديرًا للاتجاهات خلال هذا العقد حسبما يستدل عليها من السياسات القطاعية المبينة في الفصل السادس. وقد أُعد هذا الجرد وفقاً للأسس التي وافقت عليها لجنة التفاوض الحكومية الدولية باستخدام الأسلوب الذي اشتراك في صياغته الفريق الحكومي الدولي المعنى بتغيير المناخ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عملاً بالفقرة ١ من المادة ١٢ من الاتفاقية.

٩- ويتضمن الفصل الثامن المعنون "معلومات إضافية حول جوانب أخرى ذات أهمية" فرعاً تشمل على معلومات بشأن المساهمة الاقتصادية لاسبانيا في الآلية المالية بموجب الاتفاقية؛ وبرامج تعاونها مع البلدان النامية ونقل التكنولوجيا إليها (فيما يتصل بالمناخ وتغيير المناخ)؛ وبرامج المراقبة والبحث في مجال نظام المناخ؛ وبرامج الإعلام والتوعية العامة فيما يتعلق بالنتائج المترتبة على تغيير المناخ، بالإضافة إلى ملخص للدراسات التي أجريت بشأن مدى تأثير مختلف القطاعات في اسبانيا بتغيير المناخ.

#### **ملخص للعناصر الرئيسية لتقرير اسبانيا**

١٠- إن السياسات والتدابير الإسبانية الرامية إلى الحد من انبعاثات غازات الدفيئة وسلامف الأوزون وتحسين مصادرها تدرج ضمن السياق الأعم لاستراتيجية بيئية متوسطة وطويلة الأجل. ويجب أن تعالج السياسة البيئية لاسبانيا المشاكل الناشئة في خمسة مجالات ذات أولوية:

■ التصحر

■ إدارة النفايات

■ إدارة موارد المياه

■ إدارة التنوع الحيوي

■ نوعية البيئة الحضرية.

-١١- إن الاجراءات الالزمة للتخفيف من حدة المشاكل أو إزالتها في هذه المجالات المحددة ذات الأولوية تؤدي في الوقت نفسه، في معظم الحالات، إلى التخفيف من حدة مشكلة تغير المناخ.

-١٢- وفيما يلي الأدوات الأساسية للاستراتيجية البيئية لاسبانيا:

- التنسيق بين الإدارات وتحقيق التكامل بين السياسات القطاعية وغيرها من السياسات: فلأغراض ضمان التوحيد المنسق للمعايير وتحقيق الأهداف البيئية في شتى أنحاء البلد، تم إنشاء المؤتمر القطاعي المعنى بالبيئة الذي يجمع بين المسؤولين عن معالجة القضايا البيئية على مستوى الحكومة المركزية ومستويات المجتمعات المحلية التي تتمتع باستقلال ذاتي. ولهذا الفرض نفسه، أنشأت الحكومة في أيار/مايو ١٩٩٢ اللجنة الوطنية المعنية بالمناخ التي تقوم بتنسيق عمل جميع الإدارات الوزارية المعنية بتطبيق السياسة المتصلة بتغيير المناخ.

- المشاركة الشعبية: ومن هذا المنطلق، تم في شباط/فبراير ١٩٩٤ إنشاء المجلس الاستشاري المعنى بالبيئة الذي يتتألف من علماء إيكولوجيين وممثلين عن مؤسسات الأعمال الخاصة والمستهلكين والشباب فضلاً عن باحثين ومهندسين بارزين.

- التطبيق الواسع النطاق لأسلوب تقييم الأثر البيئي.

- إعادة توجيه آليات السوق باستخدام نظم التسعير، والاتفاقات بين الحكومة وقطاعات الأعمال، والتغيرات الضريبية، واعتماد أنظمة أكثر فعالية لفرض الجزاءات ومراجعة عمليات الشركات من الناحية البيئية .

-١٣- وسيتم الاعتماد على هذه الأسس الاستراتيجية من أجل الاضطلاع بمبادرات العمل الرئيسية: الجهود الرامية إلى معالجة جوانب النقص الخطيرة المفضية إلى تردي الحالة البيئية، ودمج الاعتبارات البيئية في سياسات الدولة، والتعاون في وضع سياسات بيئية على مستوى يتحلى النطاق الوطني.

-١٤- وعلى وجه التحديد، يمكن وصف السياسة البيئية فيما يتعلق بالغلاف الجوي على أساس الأهداف العامة التالية:

- تحليل ورصد حالة الغلاف الجوي: التلوث الجوي، والمشاكل العابرة للحدود، والمشاكل العالمية.

- وضع خطط وبرامج بيئية فيما يتعلق بالغلاف الجوي لأغراض إدارة الموارد البيئية وخفض التلوث أو إزالته.

- دراسة وتحليل عمليات الانتاج والاستهلاك التي لها آثار على الغلاف الجوي.

- وضع قواعد أساسية في هذا المجال.

١٥ - ويرد أدناه وصف موجز للسياسات القطاعية المهمة بالنسبة لتغير المناخ من حيث التدابير التي تساعده في خفض انبعاثات غازات الدفيئة وتحسين مصارف الكربون.

### سياسة الطاقة

١٦ - إن المضمون الرئيسي لسياسة الطاقة محدد في الخطة الوطنية للطاقة التي اعتمدتها الحكومة وأقرها البرلمان. وتغطي الخطة الحالية فترة العقد ١٩٩١-٢٠٠٠.

١٧ - وقد تم لأول مرة إدخال مسألة الحماية البيئية في الخطة الوطنية للطاقة لعام ١٩٩١ باعتبارها هدفاً من الأهداف الرئيسية.

١٨ - وتشكل خطة الاقتصاد والكفاءة في استخدام الطاقة الأداة الرئيسية المدرجة في الخطة الوطنية للطاقة لعام ١٩٩١ بهدف خفض الأثر البيئي لعمليات الطاقة ولا سيما أثر الدفيئة. وتنقسم خطة الاقتصاد والكفاءة في استخدام الطاقة إلى أربعة برامج تدابير:

- برنامج الاقتصاد في الطاقة الذي يهدف إلى خفض الاستهلاك النهائي للطاقة دون التأثير على مستويات النشاط الاقتصادي. وهذا البرنامج موجه نحو الصناعة (استخدام مراجل وأفران ومعدات أخرى أكثر كفاءة)، والنقل (تدابير تقنية وادارية) والمباني (تحديث اللوائح الفنية وزيادةوعي المستهلكين).

- برنامج استبدال الطاقة الذي يهدف إلى زيادة استخدام الغاز الطبيعي بدل المنتجات البترولية والفحش. وهذا البرنامج موجه نحو الصناعة (استبدال زيت الوقود والفحش في صناعة الأسمدة وصناعة الصلب والاستعاضة عن الطاقة الكهربائية في المواقد والأفران وما إليها) والمباني (استبدال الفحم وزيادة الوقود في نظم التدفئة).

- برنامج التوليد المشترك للطاقة الذي يهدف إلى تشجيع استخدام الحرارة المتبقية والمحطات المختلطة الدورات لتوليد الطاقة الكهربائية باستخدام الغاز الطبيعي. ويجري اعتماد مشاريع لتوليد الطاقة المختلطة في الصناعات الكثيفة الاستخدام للطاقة (التكرير، والكيماويات، والورق، وما إلى ذلك) ولأغراض مجمعات المستشفى والفنادق.

- برنامج مصادر الطاقة المتتجدد الذي يهدف إلى تنمية مصادر الطاقة هذه بصورة رئيسية فيما يتعلق بالاستخدامات النهائية لأغراض توليد الحرارة والكهرباء.

١٩ - ومن الأهداف الإجمالية لخطة الاقتصاد والكفاءة في استخدام الطاقة ما يتمثل في تحسين كفاءة الطاقة على مدى الفترة التي تشملها الخطة الوطنية للطاقة لعام ١٩٩١ وذلك بنسبة ١٢ في المائة محسوبة على أساس استهلاك الطاقة الأولية بالنسبة لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي.

-٢٠- وثمة جانب رئيسي آخر لسياسة الطاقة يرد في الخطة الوطنية للطاقة لعام ١٩٩١ وهو يتمثل في سياسة امدادات الطاقة، مع التخطيط لاستثمارات جديدة في محطات توليد الطاقة الكهربائية. ومن الضروري هنا الجمع بين أهداف خفض التكاليف إلى أدنى حد، وتنمية الموارد المحلية، والتنوع، وحماية البيئة. ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد أن ما نسبته نحو ٧٠ في المائة من القدرة المركبة الجديدة التي ستبلغ ٩٦٥ ميغاواط في سنة ٢٠٠٠ سيكون منشأة معدات لا تطلق ثاني أكسيد الكربون:

■ ٩٤٢ ميغاواط من القدرة الكهربائية

■ ٨٣٥ ميغاواط من القدرة الغازية الجديدة

■ ٣٠٠ ميغاواط من التوربينات الغازية

■ ٠٠٠ ١ ميغاواط من القدرة الكهربائية (المولدة نووياً) المستوردة من فرنسا.

-٢١- ومن بين أبرز الأهداف والتدابير الرامية إلى خفض انبعاثات غازات الدفيئة، غير ثاني أكسيد الكربون، ما يلي:

■ خفض انبعاثات أكسيد النيتروجين الناشئة عن محطات توليد القدرة الحرارية من خلال استخدام المولدات المنخفضة الانبعاثات من أكسيد النيتروجين، وتعديل المواقد، والحرق التدريجي، و"إعادة الحرق" باستخدام الغاز الطبيعي؛

■ الحد من انبعاثات الميثان الناشئة عن النقل وتوزيع مركبات الهيدروكربون من خلال استخدام معدات ضغط محسنة ومعدات لكشف التسرب واصلاح الأنابيب. وسيستخدم الميثان الناشئ عن صناعة الفحم في توليد الطاقة.

#### السياسة الصناعية

-٢٢- يتمثل البرنامج الرئيسي للتدابير التي تتصل بالقطاع الصناعي والتي تتسم بأهمية بالنسبة للبيئة ولا سيما بالنسبة للمناخ في البرنامج الصناعي والتكنولوجي في مجال البيئة الذي اعتمد في عام ١٩٨٩ والذي يشمل الفترة من عام ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩٤. والغرض من هذا البرنامج هو تشجيع توريد السلع والخدمات المؤاتية للبيئة وتعزيز تكيّف الصناعة مع المتطلبات المتزايدة ذات الصلة بالبيئة.

-٢٣- وقد تم في الفترة بين عام ١٩٩٠ وعام ١٩٩٣ تنفيذ مشاريع تتصل بخفض انبعاثات غازات الدفيئة وتشتمل على استثمارات تبلغ في مجموعها ٦٨ ٩٥٢ مليون بيزيتا.

### سياسة النقل والهيكل الأساسية

-٤- إن أفيد الاجراءات المحتملة في قطاع النقل هي بصورة عامة تلك التي تهدف الى تشجيع وسائل النقل الأكثر كفاءة في استخدام الطاقة. ويتسم تعزيز النقل العام للركاب بأهمية خاصة.

-٥- وفي هذا السياق، بدأ في عام ١٩٩٠ سريان قانون تمويل النقل الحضري. ونتيجة لذلك أصبحت الميزانية العامة للدولة تشتمل على مخصصات للمنظمات المحلية المسؤولة عن النقل العام الحضري. وب بهذه الطريقة تدعم الدولة جزئيا التكاليف التشغيلية للنقل العام وبذلك فهي تشجع استخدام هذه الوسيلة من وسائل النقل في المناطق الحضرية المكتظة. وتبلغ هذه الإعاثات ما مقداره ٣٠٠٠ مليون بيزيتا في السنة.

-٦- وفي السياق نفسه، تم اعتماد خطة النقل في المدن الرئيسية للفترة ١٩٩٣-١٩٩٠ بهدف تحديد منشآت ومركبات النقل العام. وتركز الخطة على السكك الحديدية باعتبارها وسيلة النقل الأكثر كفاءة من حيث استخدام الطاقة. وقد تم حتى هذه السنة استثمار ما مجموعه ٦٨٢٦٥ مليون بيزيتا في الهيكل الأساسية لشبكات السكك الحديدية التي توفر خدمات النقل الى المدن الرئيسية كما تم استثمار ما مجموعه ١٠٠٠ مليون بيزيتا لتجدييد معدات وعربات السكك الحديدية.

-٧- وثمة تدبير آخر اعتمد في عام ١٩٩٣ من أجل تحسين المركز النسبي للسكك الحديدية إزاء الطرق يتمثل في إعفاء زيت дизيل من الضريبة لأغراض استخدامه في السكك الحديدية.

### سياسة الزراعة وتربيه الماشي

-٨- يمكن تصنيف التدابير الرئيسية المعتمدة في اطار سياسات الزراعة وتربيه الماشي في ثلاثة مجموعات:

#### ■ تدابير الاقتصاد في استخدام الطاقة والتنوع:

- برنامح لتعزيز استخدام تقنيات الزراعة بدون حرث أو بحد أدنى من الحرث

- برنامح لصيانة الجرارات وتحسينها

- برنامح تجريبي للاستعاضة عن زيت дизيل بالوقود الحيوي وعن زيت الوقود بالزيوت النباتية

- برنامح لإنتاج الميثان من فضلات الخنازير السائلة واستخدامه بعد ذلك في توليد الطاقة في مزارع تربية الخنازير

- برنامح لتعزيز استخدام المخلفات والفضلات النباتية لأغراض الحرق وتوليد الطاقة

■ تدابير تشمل النفايات الناشئة عن الزراعة وتربيه المواشي

- صياغة وتوزيع مدونة ممارسات زراعية فيما يتصل بإدارة تربية المواشي، بما في ذلك قواعد بشأن:

■ تخزين فضلات الخنازير السائلة

■ تقنيات تجميع الفضلات السائلة في برك

■ نشر الفضلات السائلة.

■ تدابير لضمان الاستخدام الأرشد للأسمدة:

- استخدام أساليب مؤتممة لتحديد جرعات من الأسمدة يوصى بها استناداً إلى خصائص التربة والمناخ والمحاصيل

- تعميم التقنيات غير التقليدية لاستخدام الأسمدة

- نشر مدونة ممارسات الزراعة فيما يتصل بالحدود القصوى لاستخدام الأسمدة النيتروجينية العضوية - ١٧٩ كيلوغرام من النيتروجين لكل هكتار في السنة.

سياسة الحراجة

- ٢٩- إن أهمية الغابات، والنظم الإيكولوجية في إسبانيا بصورة أعم، ومخاطر التدهور الكبير التي تواجه موارد البيئة الطبيعية في إسبانيا تعنى أن السياسات الرامية إلى تحسين وتوسيع مصارف الكربون الطبيعي تسهم مساهمة رئيسية في تحقيق أهداف الاتفاقية.

- ٣٠- وهناك ثلاثة برامج عمل رئيسية لتحسين وحماية الغابات وغيرها من النظم الإيكولوجية الطبيعية:

■ برنامج استعادة الغطاء النباتي ومكافحة تحات التربة: تمثل الأهداف الرئيسية لهذا البرنامج في كشف ومكافحة عمليات تحت التربة وتجديد وتحسين الغطاء النباتي. وفيما يلي الأنشطة الرئيسية التي يجري الإضطلاع بها في إطار هذا البرنامج:

- إعادة التشجير بأكثر أنواع النباتات والأشجار قيمة من الناحية البيئية

- تحسين الغطاء النباتي القائم وتطویره من الناحية الإيكولوجية.

-٣١- وتمثل الأدوات الأساسية المستخدمة في تنفيذ هذه الأنشطة في اتفاقيات بين الحكومة المركزية والمجتمعات المحلية المستقلة ذاتياً لأغراض التعاون في الاضطلاع بأنشطة هيدرولوجية وأنشطة في مجال الحرارة من أجل تعزيز إصلاح أحواض الصرف (مجتمعات المياه).

-٣٢- وفي إطار هذه الاتفاقيات، اضطلعت الحكومة المركزية بأنشطة إعادة تشجير تشمل ما مجموعه ٦٣ هكتار وبأنشطة تحسين لغابات تشمل ما مجموعه ١٠٨٠٠٠ هكتار في الفترة بين عام ١٩٩٢ وعام ١٩٩٠.

#### ■ برنامج حماية النظم الآيكولوجية من حرائق الغابات

- تتألف التدابير الوقائية من:

- حملات للتوعية العامة
- بحوث بشأن أسباب الحرائق ومعاقبة المسؤولين عنها
- تشجيع التشجير الوقائي في إطار خطة الإجراءات ذات الأولوية ضد حرائق الغابات
- تعزيز أسلوب المراقبة المتنقلة لأغراض الزجر، في إطار الخطة أيضاً

- تشتمل تدابير مكافحة الحرائق على:

- تعزيز أسطول الطائرات المستخدمة في مكافحة الحرائق
- تحسين مهارات رجال الإطفاء
- استخدام أساليب محسوبة للتنبؤ باحتمالات الحرائق
- تطوير شبكة وطنية للتنبؤ بمخاطر الحرائق

■ برنامج حماية النظم الآيكولوجية من الآفات والتلوث الجوي: يوجد منذ عام ١٩٨٤ فريق دائم مشترك بين администрации معنى بصحة الغابات، وقد تم انشاؤه من أجل توفير المعلومات عن المشاكل المتعلقة بصحة الغابات والاستراتيجيات والإجراءات الرامية إلى معالجة المشاكل المحددة.

-٣٣- وفي الفترة بين عام ١٩٨٧ وعام ١٩٩٠، وضع موضع التنفيذ في إسبانيا ٦٠٤ عنصراً من عناصر الشبكة الأوروبية لرصد آثار التلوث على الغابات وذلك من أجل دراسة تطور الأضرار اللاحقة بالغابات وتطبيق التدابير العلاجية.

-٣٤- وبين عام ١٩٩٣ وعام ١٩٩٤، تم تخصيص ٥٠ قطعة أرض دائمة تمثل مختلف نظم الغابات من أجل إتاحة إجراء دراسة أشمل للعلاقة بين التلوث وصحة الغابات.

-٤٥ . وفيما يتعلق بالخطط المقبلة في مجال سياسة الحراجة، هناك استراتيجية متوسطة وطويلة الأجل تشمل على التنبؤات بشأن إعادة التشجير وحفظ الغطاء النباتي. وتغطي هذه الاستراتيجية الفترة ١٩٩٣-٢٠٣٢ وتتضمن أهدافاً بالنسبة للسنوات ٢٠١٢ و ٢٠٣٢.

-٣٦- وسليغ مجموع الاستثمار المخطط له (الشكل ١ في التقرير الكامل) ما مقداره ٩٠٠ مليون بيزيتا في عام ١٩٩٣ منها مبلغ ٧٠٠ مليون بيزيتا سيتم إنفاقه من الآن وحتى سنة ٢٠٠٠.

-٣٧- وستشمل الإجراءات المزعع اتخاذها في إطار الخطة على أنشطة إعادة التشجير (الشكل ٢ في التقرير الكامل) على امتداد مساحة قدرها ٤٠٠ هكتار (٦٠٠٠٠٠ هكتار) وعلى أنشطة تتعلق بحفظ الغطاء النباتي (الشكل ٣ في التقرير الكامل) على امتداد مساحة قدرها ٦٧٧٠ هكتار من الغابات (٣٢٠ هكتار من الآن وحتى سنة ٢٠٠٠).

-٣٨- ويوفر المرسوم الملكي رقم ١٩٩٣/٣٧٨، الذي ينظم المرحلة الأولى من استراتيجية الحرجة نظاماً للتقديم المساعدة من أجل تشجيع الاستثمار في الغابات وأنشطة تنمية الغابات في المناطق الريفية.

جريدة الغازات في عام ١٩٩٠

-٣٩- ينبغي لعملية جرد غازات الدفيئة وسلائف الأوزون بالنسبة لسنة الأساس ١٩٩٠ أن تكون، حسبما اتفقت عليه لجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع اتفاقية إطارية بشأن تغير المناخ، متوافقة مع المبادئ التوجيهية التي وضعها الفريق الحكومي الدولي المعنى بتغيير المناخ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. إلا أنه بالنظر إلى أن عضوية إسبانيا في الاتحاد الأوروبي قد ألزمتها بوضع قائمة جرد لهذه الغازات من خلال استخدام عنصر الغلاف الجوي (CORINE-AIR) في شبكة المعلومات المنسقة عن حالة البيئة والموارد الطبيعية في الاتحاد الأوروبي (CORINE) فضلاً عن الفترة الزمنية القصيرة المتوفرة لتحويل ودمج البيانات المستمدة من كل نشاط في مختلف الفئات (كانت قائمة الجرد التي أعدت على أساس عنصر الغلاف الجوي متاحة بالنسبة لشهر حزيران/يونيه ١٩٩٤)، فإن قائمة الجرد المبيبة في هذا التقرير هي تلك التي تم إعدادها باستخدام أسلوب (CORINE-AIR)، على الرغم من أن التقرير يتضمن أيضاً بعض الجداول الملخصة لقائمة الجرد تم إعدادها باستخدام الأسلوب المعتمد من قبل الفريق الحكومي الدولي المعنى بتغيير المناخ/منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٤٠. وغازات الدفيئة التي تشملها قائمة الجرد هي ثاني أكسيد الكربون والميثان وأكسيد النيتروز أما سلائف الأوزون فهي أكاسيد النيتروجين وأول أكسيد الكربون والمركبات العضوية المتطايرة غير الميثانية.

٤٤- وتبين دراسة أشمل للجدوالي الملخصة لقائمة الغازات التي تم إعدادها باستخدام الأسلوب المعتمد من قبل الفريق الحكومي الدولي المعنى بتغير المناخ/منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن الانبعاثات الصافية من ثاني أكسيد الكربون هي أعلى بشكل واضح من الانبعاثات الصافية من الغازات

الأخرى إذ تبلغ ٤٧٦,٩ كيلوطن. وإذا أخذ في الاعتبار عدد السكان المسجل في إسبانيا في عام ١٩٩٠، فإن مستوى الانبعاثات بالنسبة للفرد يبلغ نحو ٦,٦ طن.

٤٢- وفيما يلي الأرقام الخاصة بانبعاثات الغازات الواردة في قائمة الجرد: الميثان - مجموع الانبعاثات: ١٤٢,٥ كيلوطن ومستوى الانبعاثات بالنسبة للفرد ٥٤,٨ كيلوغرام؛ أكسيد النيتروز - مجموع الانبعاثات ٩٤,٧ كيلوطن، ومستوى الانبعاثات بالنسبة للفرد ٢,٤ كيلوغرام؛ أكسيد النيتروجين - مجموع الانبعاثات: ٢٤٧,٤ كيلوطن، ومستوى الانبعاثات بالنسبة للفرد ٣١,٩ كيلوغرام؛ أول أكسيد الكربون - مجموع الانبعاثات ٩٥٠,٦ كيلوطن، ومستوى الانبعاثات بالنسبة للفرد ١٢٦,٧ كيلوغرام؛ المركبات العضوية المتطرافية غير الميثانية - مجموع الانبعاثات ١١٨,٨ كيلوطن، ومستوى الانبعاثات بالنسبة للفرد ٢٨,٦ كيلوغرام.

٤٣- ويبين الشكل ٤ في التقرير الكامل حصة كل نشاط قطاعي، كنسبة مئوية، في انبعاثات غازات الدفيئة وسلائف الأوزون بحسب مصادرها. والأنشطة المعنية هي تحويل الطاقة (احتراق الوقود وانبعاثات الوقود الهازب)، والعمليات الصناعية، واستخدام المذيبات، والزراعة، والنفايات.

٤٤- وبالإضافة إلى هذه العناوين الخمسة، أضيفت القيمة المقابلة للتغيير في استخدام الأراضي والحراجة في الحالة المحددة المتمثلة في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون؛ ويتبين أن الرصيد الصافي الجزئي سلبي، أي الوظيفة التي تؤديها الغابات المدارية بوصفها مصرفًا لثاني أكسيد الكربون.

- ومن أصل الرصيد الصافي لثاني أكسيد الكربون، ينشأ ما يزيد عن أربعة أخماس (٨٧ في المائة) عن نشاط تحويل الطاقة، و٤ في المائة عن العمليات الصناعية و١ في المائة عن النفايات، وبذلك يصل المجموع إلى ١٠٢ في المائة من الرصيد الصافي حيث أن النسبة الفائضة وقدرها ٢ في المائة تمثل المعادل الذي يمتلكه التغير في استخدام الأراضي والحراجة (الشكل ٥ في التقرير الكامل).

- تتوزع انبعاثات الميثان بين قطاع الزراعة (٤١ في المائة)، وتحويل الطاقة (٣٥ في المائة) والنفايات (٢٢ في المائة) وتشكل العمليات الصناعية ما نسبته ١ في المائة.

- ينشأ ثلثا (٦٧ في المائة) مجموع انبعاثات أكسيد النيتروز عن قطاع الزراعة بينما ينشأ الخمس (٢٢ في المائة) عن تحويل الطاقة و ١١ في المائة عن العمليات الصناعية، وتنشأ نسبة ضئيلة جداً عن النفايات.

- أما انبعاثات أكسيد النيتروجين فتنشأ جميعها تقريرياً عن تحويل الطاقة (٩٦ في المائة)؛ أما النسبة المتبقية فتنشأ، بحسب ترتيب الأهمية، عن النفايات (٢ في المائة)، والعمليات الصناعية (١ في المائة)، والزراعة (١ في المائة).

■ وفيما يتعلق بأكسيد النيتروجين، تنشأ أبعاث أول أكسيد الكربون في معظمها (٨١ في المائة) عن نشاط تحويل الطاقة، بينما تنشأ نسبة ٨ في المائة عن الزراعة وتنشأ النسبة المتبقية عن النفايات (٦ في المائة) والعمليات الصناعية (٥ في المائة).

■ وتقسم جميع العمليات في أبعاث المركبات العضوية المتطايرة غير الميثانية وإن يكن بدرجات مختلفة - إذ ينشأ ما يزيد عن النصف (٥٧ في المائة) عن نشاط تحويل الطاقة، و٢٧ في المائة عن استخدام المذيبات، ونحو ٩ في المائة عن قطاع الزراعة، و٦ في المائة عن العمليات الصناعية و١ في المائة فقط عن النفايات.

#### جرد أبعاث الغازات المتوقعة بالنسبة لسنة ٢٠٠٠

فيما يلي جرد لأبعاث غازات الدفيئة المتوقعة بالنسبة لسنة ٢٠٠٠:

■ أبعاث ثاني أكسيد الكربون المتصلة بالطاقة: ٥٤,٧ ٢٧٦ كيلوطن

■ أبعاث أكسيد النيتروجين: ٨٩٢ كيلوطن

■ أبعاث المركبات العضوية المتطايرة غير الميثانية: ٦٦٨ كيلوطن.

٤٤- ولا تقدم أية تقديرات لتطور أبعاث المركبات المتبقية المدرجة في قائمة الجرد (الميثان وأكسيد النيتروز وأول أكسيد الكربون) وأبعاث ثاني أكسيد الكربون غير المتصلة بالطاقة وذلك بسبب عدم وجود أية بيانات موثوقة أو فرضيات يمكن أن تقدر على أساسها القيم بالنسبة لسنة ٢٠٠٠.

#### المساهمة المالية

٤٥- أسهمت إسبانيا في مرفق البيئة العالمية بمبلغ ١٠ ملايين وحدة حقوق سحب خاصة خلال المرحلة التجريبية للمرفق.

٤٦- كما تعهدت إسبانيا بتوفير مبلغ يزيد قليلاً عن ١٢ مليون وحدة حقوق سحب خاصة لأغراض تجديد موارد الصندوق في السنوات الثلاث المقبلة.

#### نقل التكنولوجيا

٤٧- تم في عام ١٩٨٤، نتيجة لمبادرة إسبانية، إنشاء برنامج تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية الذي تشارك فيه إسبانيا والبرتغال و١٩ بلداً من بلدان أمريكا اللاتينية.

٤٩- ويشتمل هذا البرنامج على مشاريع ابتكارية تدرج في إطار النشاط الذي يعرف باسم IBEROEKA والذي يستخدم كآلية لنقل التكنولوجيا تنطوي على إمكانات تعزيز تحقيق الأهداف المنصوص عليها في الفقرة ٥ من المادة ٤ من الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ.

٥٠- كما يتم تمويل وتطوير التكنولوجيا المبتكرة وأنشطة مصادر الطاقة البديلة في بلدان أمريكا اللاتينية وأمريكا الشمالية وذلك من خلال مجموعة متنوعة من الهيئات. ومن المشاريع الجديرة بالذكر في هذا الخصوص المشاريع المتعلقة بإنشاء شبكات لإمدادات الكهرباء باستخدام تقنيات الطاقة الشمسية الضوئية - الفولطية بالتعاون مع الجامعات.

٥١- وقد أنفقت إسبانيا ما مجموعه ٦٥٠ مليون بيزيتا على نقل التكنولوجيا في عام ١٩٩٢ ونحو ١٥٠٠ مليون بيزيتا في عام ١٩٩٣.

#### المراقبة والبحث في مجال نظام المناخ

٥٢- تشارك إسبانيا على المستوى الدولي في الجهود الأوروبية المبذولة على صعيد المراقبة والبحوث المتعلقة بالمناخ وتؤدي دوراً نشطاً في أبرز مبادرتين أوروبيتين هما الشبكة الأوروبية للبحوث المتعلقة بتغيير المناخ العالمي والشبكة الأوروبية لحماية المناخ التي أنشئت بمبادرة من الهيئة الأوروبية الغربية لخدمات الأرصاد الجوية والخدمات الهيدرولوجية.

٥٣- كما تتعاون إسبانيا في تنفيذ مشاريع أخرى برعاية الاتحاد الأوروبي. ومن بين هذه المشاريع، يجدر ذكر تلك المتعلقة بمكافحة تحات التربة والتصحر، والإدارة المتكاملة لموارد المياه، والدعم المتخصص لبعض قطاعات الاتصال.

٥٤- وقد تم إعداد اتفاقيات للتعاون في مجال وضع النماذج المناخية مع مراكز مثل معهد ماكس بلانك (Max Planck) للأرصاد الجوية ومؤسسة Météo France للأسطلاع بعمل مشترك فيما يتعلق بالتجارب الإقليمية في مجال وضع النماذج المناخية.

٥٥- وعلى المستوى الوطني، تشمل الخطة الوطنية للبحث والتطوير على برنامج وطني بشأن البيئة والموارد الطبيعية يتضمن العديد من الأنشطة ذات الصلة بتغيير المناخ. ويجري حالياً وضع برنامج وطني في مجال المناخ ستدرج فيه جميع الأنشطة الوطنية ذات الصلة بالمناخ وتغير المناخ وسيتضمن خططاً مشتركة لاتخاذ تدابير من أجل معالجة أسباب تغير المناخ وتحفييف آثاره الضارة.

٥٦- وفيما يتعلق بالمراقبة، توجد في إسبانيا شبكة تتألف من ١٢٥ محطة رئيسية من محطات رصد الطقس وشبكة من المحطات لقياس درجة الحرارة ومنسوب هطول الأمطار تضم أكثر من ٢٠٠٠ لقياس درجة الحرارة و ٥٠٠ محطة لقياس منسوب الأمطار. كما تشارك إسبانيا في الجهود الدولية من خلال عضويتها في شبكات مراقبة محددة أنشئت لهذه الغاية، مثل شبكة رصد التلوث الطبيعي للهواء وبرنامج رصد وتقدير الانتقال البعيد المدى لملوثات الهواء في أوروبا حيث تسمم إسبانيا في هذه الشبكات من خلال

محطة أساسية توجد في إيزانيا (جزر الكناري) ومن خلال محطة مراقبة خاصة و ٦ محطات مراقبة إقليمية أخرى موزعة في شتى أنحاء البلد.

### الحواشي

(١) وقعت إسبانيا على الاتفاقية في ريو دي جانيرو بالبرازيل في ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٢، خلال "قمة الأرض" وصدقت عليها في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. وقد تم نشر صك التصديق في الجريدة الرسمية Boletín Oficial del Estado، العدد ٢٧، الصادر في ١ شباط/فبراير ١٩٩٤.

(٢) وثيقتا الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٥ أيار/مايو ١٩٩٢ A/AC.237/18 (Part II)/Add.1 المؤرخة في ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٢ و A/AC.237/18 (Part II)/Add.1/Corr.1 المؤرخة في ١٠ أيار/مايو ١٩٩٢، بناءً على اقتراح من لجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع اتفاقية إطارية بشأن تغير المناخ في دورتها الخامسة المعقدة في نيويورك (الولايات المتحدة) في الفترة من ٣٠ نيسان/أبريل إلى ٩ أيار/مايو ١٩٩٢.

- - - - -